

وحدة مراقبة المخاطر الكلية

أحرز قطاع الرقابة والإشراف على البنوك تقدماً بارزاً في تدعيم الرقابة الجزئية للقطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة من خلال أعمال الرقابة المكتيية، التفتيش الميداني، التعليمات الرقابية، الشئون المصرفية، وحدة بازل II، تجميع مخاطر الائتمان والشئون القانونية لمساندة القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تقدير لأهمية مساهمة الرقابة الكلية لتحقيق سلامة القطاع عن طريق إضافة الوحدة السابعة للقطاع، وهي وحدة مراقبة المخاطر الكلية.

تهدف هذه الوحدة لبناء فهم واسع وعميق للقطاع المصرفي من خلال تقييم مستمر لمؤشرات السلامة المالية و المخاطر النظامية التي من المحتمل حدوثها، أخذاً في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية؛ بالإضافة إلى تحليل الاتجاهات الهيكلية / نقاط الضعف من خلال تحديد و قياس وتقييم الآثار المترتبة على تراكم المخاطر الكلية. الإطار التحليلي للوحدة يتركز حول مراقبة المخاطر الكلية و دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الأسواق المالية لتقييم تأثيرها على القطاع المصرفي. ومن أدوات التحليل الكمي الأكثر أهمية و تستخدم في مراقبة هذه المخاطر هي اختبارات الضغوط و المتابعة المستمرة لمؤشرات السلامة المالية.

اختبارات الضغوط تعد من الأدوات التحليلية المستقبلية لتقييم سلامة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات الاستثنائية ولكن المعقولة التي قد تؤدي إلى تحديات في المستقبل. يتم إجراء العديد من أنواع اختبارات الضغوط من قبل الوحدة: على التسهيلات الائتمانية والسيولة و أسعار العائد. و تعكف وحدة مراقبة المخاطر الكلية على بناء نموذج قياسي لربط أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأداء المصرفي، وهو ما يساعد على تحليل أثر تلك المتغيرات على القطاع المصرفي.

و يتم استخدام تحليل مؤشرات السلامة المالية لمتابعة جودة الأصول و السيولة و الربحية للقطاع المصرفي بجانب قدرة رأس المال على استيعاب المؤثرات السلبية التي قد يتعرض لها القطاع. و جدير بالذكر أن تحليل المؤشرات يتضمن تقييم الاتجاهات والمقارنة بين المجموعات المثيلة لتحديد أنماط المؤشرات التي قد تسبب تحديات محتملة.